الهاشم للمواطنين للعائدين: عدم القيام بأي خطوات دون الرجوع لسفاراتنا

دعت النائب صفاء الهاشم المواطنين في الخارج العائدين الى الكويت لعدم القيام بأي خطوات دون الرجوع للسفارات الكويتية. وقالت الهاشم: بخصوص العالقين في مطار هيثرو بلندن ولم يركبوا الطائرة التي حجزوا عليها، فقد تكلمت مع وزير الخارجية وأكد لي للتو أن موظفين اثنين من موظفي السفارة هما في اتجاههما للمطار، مطالبة بعدم قيام المسافرين باتخاذ أي خطوات من تلقاء أنفسهم ودون الرجوع لسفاراتنا بكل مكان في العالم، ومضيفة: ساعدوهم علشان يساعدونكم

صفاء الهاشم

الدلال يقترح رؤية شاملة لمعالجة التبعات الاقتصادية لأزمة كورونا

رياض عواد

قال النائب محمد الدلال إن الحكومة خطت خطوات بالاتجاه الصحيح في مكافحة فيروس (كورونا) ويجب أن تستمر بنفس الخطوات دون تدخلات سياسية حتى لا يكون هناك انتكاسات كما حدث في الدول الأخرى.

وطالب الدلال في تصريح للصحفيين بمجلس الأمة بضرورة إعداد خطة اقتصادية واضحة آنية ومستقبلية توافق معطيات الفترة الحالية، وإنعاش الاقتصاد الوطني.

وأوضح الدلال أن هناك آثارًا سلبية لانتشار (كورونا) على الاقتصاد ومالية الدولة وعلى معيشة المواطنين بالدرجة الأولى خاصة القطاع الخاص وأيضًا على الإيجارات في المكاتب والسكن الخاص.

وأشار إلى ضرورة معالجة نتائج انخفاض سعر النفط وانعكاسه على ميزانية الدولة، وأيضًا التركيبة السكانية وأثرها على الوضع الاقتصادي في ظل الظروف الحالية.

وأكد أهمية القرار الذي ستتخذه الحكومة بهذا الصدد، مشيرًا إلى أن هذه الأزمة وحسب المعطيات ستطول بما يزيد الحاجة إلى رؤية حكيمة ومتزنة في ظل المتغيرات على مستوى العالم التي أدت إلى انهيار بعض الاقتصاديات الكبيرة حاليًا.

وأضاف الدلال أنه تقدم باقتراح برغبة برؤية اقتصادية شاملة، تتضمن إجراءات تخص ميزانية الدولة وترشيد الإنفاق والمصروفات السرية والهدر ومواجهة الفساد.

وطالب الدلال بإيقاف ميزانية التعزيز للجيش وتغيير طريقة الإنفاق وفق الظروف الحالية في ظل انخفاض أسعار النفط وهو المورد الوحيد.

وقال الدلال إنه يجب إعادة تقييم الاستثمارات في الخارج حماية لهذه الأموال، ويجب دعم الأوضاع المعيشية للمواطنين بالمخزون الغذائي والصحي، ودعم العاملين من المواطنين في القطاع الخاص ومراعاة الإيجارات للمواطنين والمقيمين.

وأشار إلى أهمية توجيه أموال التبرعات للمحتاجين والأسر المتعففة والبدون والمقيمين، ومعالجة التركيبة السكانية، مؤكدًا الحاجة إلى وجود جهاز لإدارة الأزمات ومن ضمن اختصاصاته ومهامه البعد الاقتصادي للأزمة.

هذا وقد أعلن النائب محمد الدلال أنه تقدم باقتراح برغبة تضمن رؤية اقتصادية مرحلية ومستقبلية للتعاطي مع آثار الأزمة على الاقتصاد والقطاع الخاص والعمالة الوطنية.

ونص الاقتراح على:

أزمة وباء فيروس كورونا هي كذلك ازمة اقتصادية بالمقام الاول، فالتبعات التي خلفتها ولم تزل هذه الجائحة على اقتصاديات الدول والعالم كبيرة وهائلة وقد يترتب عليها تغيرات جذرية في الخرائط الاقتصادية على المستوى المحلي والاقليمي والدولي.

أولاً: على المستوى الدولي:

نود لفت الانتباه انه سيؤثر على المدى البعيد على الكويت، بدء من انهيار اسعار النفط – المصدر الاول والاوحد للدخل – وانتهاء باحتمال تغير مراكز القوى الاقتصادية العالمية بسبب ارتفاع كلفة الازمة على اقتصادات مركزية كالاتحاد الاوروبي الذي يعاني اصلا من ازمة ديون صعبة واقتصاديات باقي دول الخليج والاقليم.

ثانيا: على المستوى المحلي:

البلد تعاني من ازمتها المزمنة منذ الاستقلال وهو الاعتماد الكلي على ايرادات النفط اثر تخلي الدولة عن مسئولياتها التاريخية في تحقيق التنويع «المعقول» في مصادر الدخل بعيدا عن النفط. والازمة الثانية هي تفشي غول الفساد في مفاصل الدولة مما يرسّخ الازمة الاولى ويزيدها أحكاماًوصعوبة.

أن أزمة وباء فيروس كورونا تضرب اقتصاد البلد بقوة وتلقي بظلالها على الأجواء السياسية لأستعجال إتخاذ خطوات عاجلة للحفاظ على مركز الدولة المالي وقدرتها على الصمود امام عالم يموج بالتحديات والتغيرات السياسية المتسارعة.

يمكن تشخيص الوضع الحالي للدولة بالشكل التالي:

1. أزمات تاريخية مزمنة:
– مصدر وحيد للدخل.
– ضعف فى تنفيذ خطط التنمية الجادة.
– تفشي الفساد وضعف مواجهته.
2. صعوبات سبقت وباء فيروس كورونا:
– عجز الموازنة.
– إستنفاد الاحتياطي العام.
– إستنفاد سقف الدين العام.
– ضعف حكومي في مواجهة العجز وغياب الرؤية الجادة لمعالجته.
3. تحديات أزمة وباء فيروس كورونا:
– انهيار غير مسبوق لاسعار النفط.
– أزمة افلاسات ومديونيات لقطاع المشاريع الصغيرة المعول الاول للحكومة والمجلس خلال السنوات العشر الماضية لتنويع الدخل.
– عدم وضوح زمن أنتهاء الأزمة واحتمالية طول فترة انعكاسها السلبي على الدولة والاقتصاد.

محمد الدلال

وبناء على ما سبق يكون الاصلاح الشامل بمعناه الحقيقي صعب المنال في ضوء الوضع الوضع السياسي القائم، لكن ما لا يدرك كله لا يترك جله.

و نص الاقتراح على:

أولا: ضوابط ومحددات وآليات على مجلس الوزراء ووزارة المالية والجهات المختصة بالدولة مراعاتها حين التعامل مع معالجة الوضع الاقتصادي:
– الحفاظ على موارد الدوله وحرمة المال العام.
– حماية اقتصاد الدوله ومستقبل الاجيال القادمه واهمية استقرار الميزانية.
– تقدير أثر المعالجات المقترحه ومردودها على جانب الامن المجتمعي.
– أن تكون المعالجه الاقتصاديه للقطاعات والاعمال والفئات المستحقه وبمعايير محدده ودقيقه ذات اثر على دعم اقتصاد الدوله في ظل هذه الازمه وليست فرصة للتكسب واستنزاف موارد الدوله وقطع الطريق على تجار الازمات.
– عدم المساس بأصحاب الدخل المحدود ودعم الطبقة الوسطى.
– تفعيل الرقابه والمؤسسات الرقابيه ودورها في ذلك ودعم مهنية البنك المركزي وادوار ديوان المحاسبة.
– وجود خطة اصلاح اقتصادية تنفيذية وزمنية تراعي التدرج في التطبيق يتم الاتفاق عليها بين الحكومة مجلس الأمة.
– إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدنى والاكاديمي المتخصص فى صياغة الخطة وتنفيذها.
– إستقلالية الخطة والتنفيذ من الضغوط الخارجية او الداخلية ومن مراكز النفوذ السياسي والمالي.
– أهمية الاخذ بعين الاعتبار فى اعداد الخطة الاقتصادية احتمالية طول بقاء الازمة وهو ما يتطلب معه التفكير المستقبلي المسبق.

ثانياً: التصورات المقترحة لمعالجة تبعات جائحة كورونا الاقتصادية:

1. دعم المركز المالي للدولة حفاظا على السيادة.
– تنويع وتوزيع محفظة الاستثمارات عالمياً.
– تعزيز احتياطيات الموارد الاخرى.
2. تقديم محفزات اقتصادية مالية للمواطنين لمواجهة النفقات الطارئة وانعاش الدورة الاقتصادية المحلية.
3. إنقاذ قطاع المشاريع الصغيرة:
– دعم صندوق المشاريع الصغيرة مع تحديد معايير رقمية ذات مدى زمني لاليات الدعم.
– دعم توجه البنك المركزي لتأجيل اقساط القروض الى –3 6 أشهر وتاجيل اقساط التامينات الاجتماعية.
– انفاذ تشريع يلغي الفائدة / الربح المحتسب عن هذه الفترة سواء للإسلامي او التقليدي.
– تسهيل إجراءات الدولة لهذه المشاريع وإعفائها من الرسوم.
4. إستكمال خطط التنمية التي تباطأت الحكومة في تنفيذها بسبب أزمة سيولتها قبل كورونا.
5. وقف الهدر في موارد الدولة من جانب الحكومة والشعب ونقصد بوقف الهدر بفرض اجراءات تحد من الاسراف في المصاريف الخاصة وتلك المتعلقة بميزانيات خاصة لمشاريع لا تحتاج لها دولة الكويت وكذلك استنزاف موارد الماء والكهرباء والطاقة وصور الاسراف والتبذير الاخرى.
6. إستغلال الفرص الدولية الكثيرة المتوقع ان تبرز خلال وبعد الازمة:
ومن أبرزها شراء الشركات المالكة للتكنولوجيا والأدوية والمؤسسات المالية المؤثرة ومصادر المياه والغذاء والطاقة البديلة .. إلخ.
7. تسليم ادارة التبرعات التي يقدمها اهل الكويت من تجار ومؤسسات مجتمع مدني لثقات يحسنون استثماراها دعما لخطط الحكومة.
8. تخفيف أثر الإجراءات الحكومية على القطاع الخاص:
– تكليف فريق اقتصادي لتقديم اقتراحات تفصيلية للمعالجة.
– التزام الحكومة بخطط التنمية وعدم وقف عجلة الاقتصاد.
– دعم توجه البنك المركزي لتأجيل اقساط القروض إلى 3 – 6 أشهر.
– انفاذ تشريع يلغي الفائدة / الربح المحتسب عن هذه الفترة سواء للاسلامي أو التقليدي.
– تسهيل اجراءات الدولة والإعفاء من الرسوم.
9. تعزيز ثقة المواطن بالقطاع الخاص:
– يتم ذلك عبر مبادرة من الدولة بسداد رواتب المواطنين – بشكل مقنن ومدروس– أسوة بموظفي الحكومة منعا لتكرار النزوح الوظيفي الكبير (من الخاص الى الحكومة) الذي حصل بعد أزمة 2008.
10. تعزيز المخزون الاستراتيجي للدولة:
اذ تبين من الأزمة ان الدولة لم تكن مستعدة لأزمة اوبئة وبالتالي ظهر النقص الحاد في مستلزمات القطاع الطبي والنقص فى بعض الصناعات الهامة فى وقت الازمات.
– أهمية بناء خطط مستقبلية لتعزيز المخزون الطبي والغذائي واشراك قطاعات الشعب ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص فى دعم وتحقيق ذلك.
11. فرصة كبيرة بالبدء فى معالجة جادة لازمة التركيبة السكانية لما لها من أثار اقتصادية كبيرة.
12. سد الثغرات التشريعية فى ظل الاوضاع القائمة:
– تكليف لجان مجلسالأمة المعنية بالتعاون مع الحكومة لتجهيز حزمة التشريعات اللازمة.
– المعالجة القانونية لمفهوم القوة القاهرة.
–معالجة الفجوات التمويلية.
– قانون الافلاس.
– قانون العمل فى القطاع الاهلي
– القوانين الخاصة بدعم العمالة الوطنية.
– تعديل القوانين الخاصة بالمدد القانونية فى مختلف القوانين وخاصة التى لها تبعات مالية واقتصادية
– جهاز ادارة الازمات والاخطار والكوراث.
13. إنشاء جهاز متخصص لادارة الازمات والاخطار والكوراث يكون من ضمن اختصاصاته الاستعداد والتجهيز للاخطار الاقتصادية والمالية وانعكاسها على الدولة والشعب والاقتصاد وطريقة التعاطي معها